الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ06ـــدد

تاريخ الاجتماع: الخميس 06 جويلية 2023

جدول الأعمال: إبداء الرأي في مقترح القانون المتعلق بإحداث صندوق الإصلاح التربوي (عدد 2023/5) تبعا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب عدد 04 المؤرخ في 8 جوان 2023 المتعلق برفع توصية بطلب إبداء رأي لجنة المالية والميزانية في مقترح هذا القانون.

الحضور:

- الحاضرون: (12)
- المعتذرون: (00)
- الغائبون: (03)
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (03).

ساعة افتتاح الجلسة: الساعة الحادية عشر و30 دقيقة

ساعة اختتام الجلسة: الساعة الثانية بعد الزوال و05 دقائق

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 06 جويلية 2023 خصصتها لإبداء الرأي في مقترح القانون المتعلق بإحداث صندوق للإصلاح التربوي.

وفي بداية الجلسة، ثمّن النواب أهداف مقترح القانون وأهميته في النهوض بالقطاع التربوي وتحسين أدائه كما أثنوا على المجهود الذي بذلته جهة المبادرة التشريعية في إعطاء أولوية لإصلاح الخارطة التربوية وإيجاد الحلول البديلة والعملية لمزيد النهوض بالقطاع التربوي وتطوير برامج التعليم وحوكمتها وتحديث البنية التحتية للمؤسسات التربوية.

ودار نقاش بين أعضاء اللجنة حول جملة من المسائل المتعلقة بمقترح القانون، حيث تقدّم النواب بعدد من الملاحظات التي تهم الشكل والمضمون سواء كان ذلك بالنسبة لوثيقة شرح الأسباب أو نص مقترح القانون.

فبخصوص الملاحظات المتعلقة بالشكل، بيّن أعضاء اللجنة أن مقترح القانون المعروض على اللجنة والمتمثل في إحداث صندوق لتمويل التدخل في قطاع معين، يتعارض مع مقتضيات الفصل 33 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والذي ينصّ على أن إحداث الصناديق الخاصة التي تهدف لتمويل تدخلات في قطاعات معينة يتم بمقتضى قانون المالية للسنة أو قانون المالية التعديلي وكذلك الشأن بالنسبة لإلغائها أو تنقيحها.

كما أن وثيقة شرح الأسباب وباعتبارها وثيقة تفسيرية لأهداف النص القانوني المقترح تتطلب مزيدا من الدقّة والتعمّق في عديد المصطلحات والمفاهيم لتوضيح مقاصد ومبررات وأهداف مقترح القانون.

كما لاحظ عدد من النواب تضمّن الوثيقة المذكورة لتكرار عديد من الأفكار إضافة إلى غياب التنسيق والانسجام بين مختلف الفقرات وغياب الدقّة والوضوح.

في سياق متصل أكد عدد من النواب ضرورة إعادة صياغة النص المقترح ليستجيب لجودة صياغة النصوص القانونية من حيث الدقة والوضوح والتناسق بين الفصول.

أما على مستوى المضمون، فقد تعرض بعض النواب إلى موضوع موارد الصندوق المقترح إحداثه وكذلك آليات وسبل تمويله، حيث اعتبروا أن نسبة 0.5 % من أرباح الأشخاص والمؤسسات ذات النشاط الاقتصادي المتصل بالتربية المقترح اقتطاعها لتمويل الصندوق تعتبر مرتفعة ويمكن أن تتسبب في تعميق الصعوبات المالية التي يعاني منها أصحاب المكتبات باعتبار أن نشاطها موسمي إلى جانب تأثير القطاع الموازي في تعميق الأزمة.

وفي هذا السياق، اقترح أعضاء اللجنة عدم اقتصار توظيف هذه النسب على الفئات المذكورة بمقترح القانون دون غيرها خاصة وأن الشأن التربوي هو شأن عام يهم جميع المواطنين والمطالبين بالأداء دون استثناء إضافة إلى أن إصلاح المنظومة التربوية يعتبر مشروعا وطنيا يتطلب تكاتف كل الجهود لإنجاحه.

كما أكّدوا على ضرورة البحث عن مصادر تمويل لأخرى لهذا الصندوق والعمل على مزيد حوكمة التصرّف في موارد وممتلكات وزارة التربية من خلال وضع استراتيجية لضمان حسن ونجاعة التصرّف في هذه الموارد قصد تطوير المنظومة التربوية ومناهج التعليم وخاصة البنية التحتية للمؤسسات التربوية العمومية.

وعبّر أغلب النواب عن تخوفهم من التضارب الذي يمكن أن يسببه إحداث صندوق الإصلاح التربوي مع مقاصد وصلاحيات المجلس الأعلى للتربية والتعليم الذي تم التنصيص عليه بدستور 2022.

ونظرا لأهمية مقترح القانون المعروض عليها، فإن اللجنة توصي بما يلي:

- ضرورة احترام مقتضيات الفصل 33 من القانون الاساسي للميزانية ودعوة جهة المبادرة التشريعية واللجنة المكلفة بدراسة مقترح القانون إلى التنسيق مع وزارة المالية للنظر في إمكانية إدراج هذا المقترح ضمن مشروع ميزانية الدولة للسنة المقبلة أو مشروع قانون المالية التعديلي للسنة الحالية والتشاور حول مجالات تدخل هذا الصندوق وطرق تمويله.

- العمل على تحسين صياغة وثيقة شرح الأسباب وكذلك فصول النص القانوني المقترح.
- التفكير في مصادر وآليات تمويل أخرى لهذا الصندوق لضمان قيامه بالدور الموكول له دون إثقال كاهل المواطن.

وقررت اللجنة إحالة رأيها في مقترح هذا القانون إلى اللجنة المتعهدة أصالة.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري